تاريخ الاستلام: 2023/10/01م تاريخ القبول: 2023/10/15م تاريخ النشر: 2023/12/15م

مجلة علمية محكمة نصف سنوية – تصدر عن أقسام الفلسفة بجامعة الزاوية
العدد الرابع عشر – السنة الخامسة – ديسمبر/ 2023م

الموقع الجغرافي وأهميته في كيان الدولة

عبدالرزاق علي الرجيبي
قسم الجغرافيا – كلية الآداب بالزاوية ـ جامعة الزاوية
الزاوية – ليبيا
EMAIL: arajaybi2@gmail.com

ملخَّص البحث:

يتحدث هذا البحث عن أهم العناصر الطبيعية التي تحدِّد الموقع الجغرافي للدولة، وتبرز خصائصه، وتوضح تأثير الظروف الطبيعية السائدة مع التركيز بشكل مباشر على أهمية الموقع لما له من دور مؤثر في الجغرافيا السياسية للوحدة السياسية، وإبراز الخصائص الطبيعية الجغرافية للكيان السياسي، كما تسلِّط على الضوء الموقع الفلكي بين خطوط الطول ودوائر العرض، وهذه الأخيرة هي التي تُبيّن موقع الوحدة السياسية حسب الأقاليم المناخية التي لها دور إيجابي في الحياة الاقتصادية للدولة، ويناقش البحث أيضًا العنصر الثاني في الموقع الجغرافي المتمثِّل في موقع الدولة حسب اليابس والماء، الذي يعد ذا أهمية وبخاصةٍ ما يتعلق ببناء العلاقات التي تربطها بالعالم الآخر سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، ويمنح هذا الموقع الشخصية الخاصة بالوحدة السياسية، وبه تتحدَّد سياسة الدولة، وما تنتهجه من سياسات، كذلك إظهار أهمية الموقع بين دول الجوار، ويتبيَّن عن طريقه تأثر الدول المتجاورة بحسب أحجامها، ومدى كثافة كل منها سكانيًا وتأرجحها ما بين الاكتظاظ والتخلخل، ومظاهر توزيعهم في كل دولة على حدة.

كلمات مفتاحية: الموقع الجغرافي، الموقع الفلكي، اليابس والماء، الوحدة السياسة.

Geographical location and its importance in the state entity

Abdul Razzaq Ali Al-Rujaibi

Department of Geography - Faculty of Arts in Zawia - University of Zawia

Al-Zawiya -Libya
EMAIL: arajaybi2@gmail.com

ABSTRACT

This research talks about the most important natural elements that determine the geographical location of the state, highlights its characteristics, and explains the influence of the prevailing natural conditions, with a direct focus on the importance of the location because of its influential role in the political geography of the political unit, and highlighting the natural geographical characteristics of the political entity. It also highlights the location Astronomical lines between longitude and latitude, and the latter is what shows the location of the political unit according to the climatic regions, which has a positive role in the economic life of the state. The research also discusses the second element in the geographical location, which is the location of the state.

According to the land and water, which is considered important, especially for building the relationships that link it with the other world, politically, economically, socially, and culturally. This site gives the character of political unity, and by it the state's policy and the policies it pursues are determined. It also shows the importance of the site between neighboring countries, and through it the influence of countries becomes clear. Neighboring areas according to their size, the extent of their population density, their fluctuation between overcrowding and sparseness, and the manifestations of their distribution in each country separately.

Keywords: Geographic location - astronomical location - land and water - political unity

مقدمة:

تعالج الجغرافيا السياسية كيان الدولة ومقوِّمات قيامها، في إطار تكامل جغرافي بين الأرض والدولة والسكان، حيث تكون الدولة هي الرابط بين الأقاليم السياسية والمنسِّق لهذا التكامل والتعاون، وهي أحد فروع الجغرافيا البشرية التي تهتم بدراسة علاقة المكان بالظواهر المكانية مع التركيز على إبراز التفاعل بالظواهر السياسية في تحليل مكاني لهذه الظواهر، كذلك تتناول بالدراسة الظروف الجغرافية السائدة طبيعية أو بشرية ومدى تأثيرها على القرارات السياسية، إذ أنَّ الظروف الجغرافية لها تأثير على سياسات الدولة، وما تتخذه من قرارات، بغض النظر عن ما اصطنعته من الظواهر التي تسمَّى مجتمعة بمقومات الدولة والمعروفة باسم (القوة الظاهرية) المتمثلة في الموقع، والحجم، والشكل، والتضاريس، والظروف المناخية السائدة، وتتركز علاقة الإنسان في مقوِّمات الدولة على الحجم والشكل، إلاّ أنَّه لا علاقة له بالظروف الطبيعية السائدة وتأثيرها في قيام الدولة التي أجمعت التعريفات الرئيسة والأساسية لقيامها ضرورة توفر ثلاثة عناصر ممثَّلة في جماعة بشرية (يمثلها الشعب)، وإقليم جغرافي يحتوي هذا الشعب ويضمه، وسلطة تحكُّم هذا الشعب تفرض نفوذها عليه (ديمقراطيًا)، فالمقومات الطبيعية هي التي تُبنى عليها الدولة، وتظهر بها للعلن، وتتحدَّد مكانتها بين الدول، و بها تتشكَّل شخصيتها، "فالدولة تتأثر بمجموعة العوامل الطبيعية، كالموقع والمساحة والشكل والمناخ وسطح الأرض والأنهار وعالمها الحيوي، وهذه العوامل تكسب الدولة ميزات معيَّنة إذا توافرت فيها، وتسبب لها الكثير من المشكلات إذا كانت هناك ثغرات في هذه العوامل الطبيعية، أو نقاط ضعف تجعلها تؤثر في كيان الدولة، كما أنَّ هذه العوامل تؤدي دورًا كبيرًا في توجيه سياسة الدولة، وفي المقومات الاقتصادية لها"[1].

يعد الموقع الجغرافي من أساسيات وشروط قيام الدولة، به تبرز أهميتها وتبني قيمتها بين الدول، وتتحدَّد استراتيجيتها، ومن هذا المنطلق كان لزامًا عند دراسة الدولة وفهم وضعها الداخلي والخارجي معرفة موقعها الجغرافي، وهو من العوامل المهمة في الجغرافيا السياسية لأي دولة لما له من تأثير على توجُّهات سكانها، وسلوك حكومتها السياسي وتحديد علاقتها بغيرها من الدول، فنشاط الدولة وخصائصها إنَّما تعود للموقع الجغرافي في الأساس.

مما سبق تأتي أهمية دراسة الموقع الجغرافي في مقدِّمة المقوِّمات التي تؤسس لخصائص الدولة، حيث يكون للموقع الجغرافي دور في نشأة ووجود الوحدة السياسية، وما يمكن أنْ تسهم عبره في علاقاتها بنظيراتها من الدول وتحديد دورها إيجابًا أو سلبًا في علاقاتها مع دول العالم، ورسم ملامح روابطها مع محيطها وتحديد خياراتها في الحرب والسلم.

الموقع الجغرافي للوحدة السياسية:

تتأثر الدولة بمجموعة من العوامل تمنح الدولة قيمة مهمة لقوة الدولة السياسية، أبرزها الظروف الطبيعية السائدة، والتي تعد من الأولويات التي يجب معرفتها على أيَّة دولة كالموقع والشكل والحجم، وكذلك معرفة معلومات عن مظاهر السطح ونوع المناخ، والحياة النباتية والحيوانية، فهذه معلومات صارت على درجة من الأهمية عند التعريف بالدولة حتى تكون الصورة أكثر وضوحًا عنها، فمجموعة العوامل هذه تعطي الدولة أهميتها وتكسبها مميزاتها التي تنفرد بها، وقد تسبب لها المشكلات التي إنْ وجدت تحدث ثغرات تؤثر في كيان الدولة، كما أنَّ الظروف الطبيعية بشكل عام تؤدي دورًا مهامًا في تحديد سياسة الدولة وتغيير توجهاتها، وما تمتلكه من مقوِّمات اقتصادية وما يتوفر عندها من خامات وموارد.

ويعد الموقع الجغرافي عاملًا مهمًا ومؤثرًا في الجغرافيا السياسية للوحدة السياسية، وفي أنماط السكان وحياتهم، وحركة الحكومة وتوجهاتها واتخاذ قراراتها، ويرتبط ببناء علاقاتها مع الدول الأخرى، إذ أنَّ العديد من تحرُّكات الدولة وما تتمتع به من خصائص يعود إلى تميز موقعها، فكثير من الدول تتشابه مع بعضها في أساسيات وجودها، إذ أنَّ لكل منها قطعة أرض قائمة عليها، ولها جماعة من الناس (الشعب) يعيش عليها، ولها حكومة تسن القوانين التي تنظِّم العلاقات فيما بينهم، وتفرض هيبتها على إقليمها، ويدعم سيادتها اعتراف دولي في بسط نفوذها وفرض سيطرتها، فدراسة المقوِّمات الطبيعية للوحدة السياسية هو الأساس في صلب موضوعات الجغرافيا الطبيعية، ما يعني دراسة الأرض تضم الوحدة السياسية –موضوع الدراسة – والهدف من ذلك يتمثَّل في الاطلاع على الخصائص الطبيعية الجغرافية التي تنفرد بها، ويتم ذلك ٰللاعتبارات التالية:

1– أنْ تشغل الدولة نطاقها الإقليمي وتضع يدها عليه.

2– التملُّك بمرور الوقت، أي التملُّك بالتقادم المُكسب للحق.

3- الشراء والتنازل عن قطعة الأرض من قبل دولة أخرى.

4- الإضافات الطبيعية، أي زيادة مساحة الدولة بفعل العوامل الطبيعية كتقدم دلتا نهرية، أو ظهور طبقات نهرية رسوبية من تحت سطح الماء والتصاقها بيابس الدولة، وقد تحاول بعض الدول توسيع مساحتها ومد سيطرتها بالغزو إلاّ أنَّ القانون الدولي لا يجيز ضم أراضي دول أخرى بالقوة..."[2].

عند دراسة الموقع الجغرافي يجب ألا تكون مختصرةً على تحديد ما يربط ما بين حدود الدولة ومعالم أرضها، وبين حدود فلكية ترسم شكل الوحدة السياسة كخطوط الطول ودوائر العرض، وبالتالي تبتعد عن الوصف لتكون قريبة من تقييم الباحث للمعطيات وتقديره للنتائج، ولمعرفة القيمة الفعلية للموقع الجغرافي يتطلَّب الأمر دراسة مستفيضة له من عدَّة جوانب محدَّدة، وزوايا معينة لإبراز قيمته الفعلية، إذ أنَّ القيمة الفعلية لموقع الدولة قد تكون عرضة للتغير الذي هو أمر حسَّاس وبالغ الأهمية لتأثر مكانة الدولة، وتبدل مركزها في المجتمع الدولي وتراجع مكانتها، وعليه فدراسة المقومات الطبيعية هو في حقيقته "ينبثق من التفاصيل الدقيقة التي هي من صميم الجغرافيا الطبيعية عامةً، وهذا معناه دراسة الأرض التي تحتضن وتتضمَّن الوحدة السياسية المعنية... تليها دراسة موضوعية للخصائص الطبيعية، التي يكون لها وزن في مجال التقدير الفعلي لكل العوامل المؤثرة في كيان الوحدة السياسية اقتصاديًا واجتماعيًا، أو التي تؤثر في قدرتها على الإنتاج والاستغلال للموارد الطبيعية المتاحة...."[3]، ذلك أنَّ للموقع الجغرافي أهمية خاصة تجعله أول المقوِّمات التي تكون جديرة بالدراسة، لأنَّها تمكِّن من إبراز الخصائص المؤثرة في الدولة، وتعد دراسة الموقع الجغرافي "المدخل الذي تبدأ به عادةً الدراسات الجغرافية، وله أهمية كبيرة في الجغرافيا السياسية لأنَّه يتناول تحديد مكان الدولة، وموقع مكان الدولة يحدد وفقًا لما يأتي:

1 - خطوط الطول ودوائر العرض، وهو ما يعرف بالموقع الفلكي.

2 - حسب اليابس والماء.

3- بالنسبة للدول المجاورة."[4]

1- الموقع الفلكي:

سبق القول بأنَّ الموقع الجغرافي هو أهم عنصر طبيعي يحدِّد درجة أهمية الوحدة السياسية ويبرزها أمام باقي الوحدات السياسية الأخرى، ويضم عدَّة عناصر من بينها الموقع

الفلكي، الذي يوضِّح المكان بتحديد هندسي دقيق، ونجد الموقع الجغرافي يعد أهم عنصر طبيعي في مكوِّنات الدولة الطبيعية، إذ أنَّ المواقع تتناول عدَّة عناصر منها الموقع الفلكي، وعند دراسته "أول ما يتبادر إلى الذهن موقع الوحدة السياسية، بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض، ويطلقون عليه الموقع المطلقAbsolute Location ، ولعل التحديد بالنسبة لدرجة العرض أهم منه بالنسبة لخطوط الطول، وذلك لأنَّه على أساس الدوائر العرضية سيتشكّل نوع المناخ بوجه عام، الذي يسود هذه الدولة، والنشاط البشري، وهذه أمور حيوية تشترك في تشكيل اتجاهات الدولة"[5].

إنَّ دراسة مقوِّمات الموقع الجغرافي عمومًا للدولة تسعى إلى معرفة مدى تأثرها به، وتحديد أهميته في وزن وتقدير ووجود الوحدة السياسية في الأساس، وما يمكن أنْ تسهم به لذاتها ولباقي الدول، "فعند تحديد موقع أي دولة نذكر عادة أنَّها تقع بين دائرتي عرض معينتين تقع في طرفها الجنوبي، وأخرى عند طرفها الشمالي، كذلك تحديد خطين من الطول يلامسان حدود الدولة من الشرق والغرب، وعندما تكون الدولة المراد تحديدها صغيرة المساحة مثل (إمارة موناكو، أو دولة الفاتيكان)، أو غيرهما من الدويلات الصغيرة فيكتفى في هذه الحالة بذكر خط طول واحد، ودائرة عرض واحدة."[6]

عمومًا فدوائر العرض تبين موقع الوحدة السياسية حسب الأقاليم المناخية، ويوضح الظروف المناخية السائدة التي تقع فيها، كذلك يتبيَّن أنَّ نوع النشاط الاقتصادي وفقًا لتوفر الخامات المعدنية والمواد الأولية، حيث نلاحظ على سبيل المثال أنَّ "معظم مصادر الفحم العالمية تقع بين دائرتي عرض 60 – 0 شمالاً – أي العروض المعتدلة وهو ارتباط النمو الصناعي في القرن الماضي والحالي بدول معينة تقع ضمن هذه العروض، لكن تعدد مصادر البترول في نطاقات أكثر جنوبية من نطاق الفحم (دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفنزويلا وإندونيسيا وبعض مناطق أفريقيا المدارية) يمكن أنْ يؤدي إلى أساس جديد للنمو الصناعي غير المعتمد على الفحم في دول العروض المعتدلة..."[7]، أيضًا أنَّنا نلاحظ أنَّ الدول الواقعة ضمن الأقاليم المدارية، والتي تتمتَّع بطبيعة الحال بمناخ حار، كما في بعض الدول الأفريقية، وجنوب شرق آسيا، كذلك دول أمريكا اللاتينية، وكنتيجة للظروف

الصعبة السائدة غير الملائمة يتدنَّى النشاط البشري وتنخفض حركة السكان إذا ما قورن بمثيله في الدول الواقعة ضمن العروض المعتدلة، حيث يظهر ذلك جليًا في تركز نشاطهم على سفوح المرتفعات التي تنخفض حرارتها بفعل الارتفاع، كما تكيف الإنسان مع ظروف المناخ المتنوِّعة والمتعدِّدة، ومحاولته التلاؤم معها، وأصبحت له القدرة على العيش والاستقرار والعمل والإنتاج في بيئات لم تكن ضمن أقاليم نشاطه، إنَّ الموقع حسب دوائر العرض له أهمية في تأثر موقع الكيان السياسي، "فالدولة التي تقع في نصف الكرة الشمالي تتمتع بمميزات عن الدولة التي تقع في نصف الكرة الجنوبي، فهي تقع في القسم الأكبر من اليابس، أي بالقرب من الأسواق العالمية ومراكز النشاط التجاري ومصادر الحضارة.... وتؤثر دوائر العرض في اختلاف الصفات المناخية من جزء لآخر من سطح الأرض، وتُؤثر بدورها في نشاط سكان الدول، فكلما كانت دوائر العرض متعدِّدة أدَّى ذلك إلى تنوُّع في الظروف المناخية، ومن ثم أعطى فرصة للدولة في التكامل بين أجزائها..."[8]، والذي يمكننا ملاحظته كنتيجة لظروف المناخ، أنَّ تأقلم الإنسان معها يختلف، فقد كانت قدراته وإمكانيته في السابق من العصور أقل قدرة على تلاؤمه مع ظروف المناخ السائدة، وبخاصة في المناطق ذات البرودة الشديدة، كما يمكن أنْ نضيف أنَّ الحضارات القديمة في منطقة الشرق الأوسط وهو ما يعرف ببلاد ما بين النهرين ووادي النيل وبلاد الشام، إلاّ أنَّ التطور والتقدُّم الذي أحدثه الإنسان في أسلوب حياته وتقنياته، جعلته قادرًا على التكيُّف مع مختلف البيئات، والعيش في ظروف المناخ القاسية، ولو بدرجة أقل من حياته في البيئات المعتدلة.

2 – موقع الدولة حسب اليابس والماء:

يكتسي موقع الكيان السياسي حسب قربه أو بعده من المسطَّحات المائية، أهميةً كبرى لها تأثير على الدولة، وبناءً على هذا الموقع تتحدَّد علاقاتها التي تربطها مع الدول الأخرى، فالملاحظ أنَّ الجزر والمناطق الساحلية تكون أقل قاريَّة في ظروفها المناخية السائدة من المواقع الداخلية، كما أنَّها تتمتَّع بتوفر المواصلات البحرية التي تتميَّز برخصها،

ويكون ذلك دافعًا للنشاط التجاري البحري، ومحفِّزًا على استثمار وزيادة أهمية الكيان السياسي، ومن الناحية العسكرية و الاستراتيجية، فالدول البحرية تتمتع بفرص وإمكانيات أكبر من الدول المغلقة، أو ذات المنافذ البحرية الضيِّقة على البحر، ومن الناحية الاقتصادية فالدول البحرية تنفرد بثروات تحتوي عليها بحار العالم ومحيطاته، وليست متوفِّرة في الدول المغلقة أو الحبيسة، بالإضافة إلى أنَّه كلما زاد طول الساحل زادت إمكانيات استغلال ثروات البحر...[9]، في حين نجد الدول الداخلية تسعى جاهدة للوصول إلى خارج حدودها وفك عزلتها، وتسعى جاهدة للحصول على منفذ بحري لتصدير بضائعها واستيراد ما تحتاجه، إذ أنَّها في كلا الوضعين ستحتاج للمرور بأراضي دولة أو دول أخرى تجاورها للوصول إلى موانئ التصدير، التي بطبيعة الحال تتبع دولة ثانية، وهو ما يترتب عليه صعوبات وتكاليف لها تأثير على اقتصادها، فكثير من الدول ترغب في أنْ تكون ذات سواحل تتركَّز عليها موانئ تمكِّنها من تسهيل اتصالها بغيرها من الدول والتواصل مع العالم الخارجي، الأمر الذي يمكن أنْ يجرُّها إلى "منازعات والدخول في حروب مع دول بحرية، أو تلك التي لها سواحل تطل منها على البحر المتصل بالعالم، كما هو الحال في العراق عبر ميناء أم قصر، والأردن من خلال ميناء العقبة، إذ أنَّ الدول الحبيسة (التي لا سواحل لها) بصفة عامة تعاني من المشكلات الاقتصادية لعل من أبرزها تحكُّم الدول الساحلية فيها، بل أحيانًا تقع تحت رحمتها، وقد تسعى الدول الداخلية أو الحبيسة إلى إقامة اتحاد جمركي أو اتحاد سياسي، فلا غنى على البحر أو المحيط؛ لنقل جزء كبير من التجارة الخارجية لهذه الدول..."[10] استيرادًا وتصديرًا، ولكل واجهة بحرية أهمية حسب السواحل التي تطل عليها، فالواجهات البحرية للدول الساحلية التي تطل على البحار المغلقة والبحيرات الداخلية لا أهمية اقتصادية لها، ولا تمثِّل ميزة للدولة المطلة عليها، ويمكن ملاحظة أنَّ الدول المطلة على البحر أو المحيط تتميَّز مناطقها الساحلية بأنَّها أرقى حضاريًا وأكثر تعلُّمًا من الأجزاء الداخلية، وتمتعها الجيد بعلاقاتها واتصالها بالعالم الخارجي، وتأثير حضارته على السواحل وتفاعل شعوبها معها، كما يؤثر الموقع على الساحل في اقتصاد الدولة، وفي مصالحها

المختلفة وإكسابها المكانة المهمة بين الدول، وتزداد أهمية الموقع البحري للدول التي تقع على الممرات البحرية المهمة والمضايق والقنوات المائية مثل اليمن ودول القرن الأفريقي، ووقوعهم على ممر باب المندب، والمغرب وأسبانيا على مضيق جبل طارق، وقناة السويس في مصر، وقناة بنما بدولة بنما، ومضيق هرمز في الخليج بين عُمان والإمارات من جهة وإيران من جهة ثانية، وقد كانت هذه الممرات والقنوات في كثير من الأحيان بفضل أهميتها وبالاً على الدول المطلة عليها من القوى العظمى، وتعرُّضها للاعتداء والاحتلال.

إنَّ أهمية الموقع حسب اليابس والماء على درجة من الأهمية تبرز الكيان السياسي وتمنحه الشخصية الخاصة، وتظهر مميزات هذا الموقع الذي يحدِّد سياسة الدولة ويوجهها، كما تتوقف قيمة الواجهة البحرية على ظهير الساحل وأهميته في الدولة، وتتباين قيمة الواجهة البحرية بمدى قربها أو بعدها عن طرق التجارة العالمية، ومن الملاحظ أنَّ الدول الحبيسة أو "القارية التي تفتقر إلى وجود سواحل تعاني من العزلة، فقد حالت ظروفها دون وصولها إلى البحر، ومعظمها تجاورها أكثر من دولة تعتمد عليها في تصريف منتجاتها، وتركز معظمها على الملاحة البحرية، فالدول الحبيسة في وضع لا تحسد عليه، إلاّ إذا ضمنت حق المرور البريء في المياه الإقليمية للدول المجاورة، والحصول على تسهيلات من موانئ الدول الساحلية، ثم وسائل نقل من هذه الموانئ إلى الداخل عبر أراضي الدول المجاورة..." (11).

والجدير بالذكر أنَّ الدول والكيانات القارية تجاهد وتسعى للوصول إلى البحر أو المحيط باعتبارهما أهم وسيلة للتواصل من العالم الخارجي، وقد تدخل الدول القارية في حروب ونزاعات وخلافات سياسية مع جاراتها من الدول البحرية.

3 – موقع الدولة بين الدول المجاورة:

تتأثر الدولة وأهميتها حسب موقعها بين الدول التي تحدُّها، فالدول المتجاورة تتأثر بأحجام بعضها البعض من اكتظاظها بالسكان، أو متخلخلة الكثافة لفقرها في عدد سكانها

أصلًا، أو لسوء توزيعهم بين أجزاء الوحدة السياسية، وقد يكون هذا التأثر بفعل القوة أو نتيجة للضعف، فمجموعة هذه العوامل تظهر واضحة على علاقات الدول ببعضها البعض، ورسم سياساتهم الخارجية، كما أنَّ هذا التجاور قد يساعد الدول فيما بينها، ويؤدي إلى خلق قوة اقتصادية، بينما يحدث العكس عندما تتجاور دول كبيرة مع أخرى صغيرة، ما يترتب عليه سيطرتها عليها واحتلالها، وعندما نتحدث عن الجوار أو التجاور بين الدول، فأنَّنا نقصد به "موقع الدولة على خارطة القارة، التي تحتل مكانها فيها من الكرة الأرضية، وعدد الدول التي تجاورها وتشاركها في الحدود السياسية، التي تفصل بينها وبين تلك الدولة، وما يتركه ذلك الموقع من أثر في العلاقات الدولية التي تربط بين الدول المتجاورة، ولموقع الجوار آثار جيدة، وأخرى سيئة على سير العلاقات الدولية، إلاّ أنَّ هذا يتوقف على عدد الدول التي تجاور الدولة التي ندرس موقع الجوار الخاص بها، وطبيعة تلك العلاقات."[12]

إنَّ الأخذ في الاعتبار بشكل مهم قارية الدول الداخلية (الحبيسة)، ومعرفة نوع العلاقات التي تربطها بجيرانها، هي علاقات جيدة، وتمتد بينهما أواصر الصداقة، فالموقع الداخلي للدولة لا يعد عائقًا، ولا يسبِّب لها مشكلات، بينما يحدث كثير من المشاكل مع الدول البحرية إذا كانت العلاقات سيئة.

إنَّ لموقع الدولة بالنسبة لليابس والماء تأثير كبير عند تقييم الدولة، ومن العوامل المهمة التي تمنح للدول ميزات أنَّ لها واجهات بحرية وتحبس الدول الداخلية، وما يترتب على ذلك من إضعاف للدولة، ويساعد التجاور وقرب المواقع على انتشار الأفكار والأيديولوجيات، ونشر والمعلومات وتبادل الآراء، وانتشار وسائل المعرفة، كذلك ساعد التجاور على تسهيل النشاط والتبادل التجاري بين الدول، وسهَّل انسياب السلع والبضائع، على العكس في المواقع البعيدة المتطرِّفة التي لا تساعد على نمو التجارة وزيادتها وازدهارها، كما أنَّ الموقع في منطقة التوتر يجعل منها عرضة للأطماع والمعاناة من المشكلات، فالدولة الصغيرة عندما تقع في وسط صراع بين دولتين كبيرتين، تكون أرضها ميدانًا للحرب أحيانًا، والموقع الاستراتيجي يكون عادة مطمعًا للدول الكبرى، وبالرغم من أهمية الموقع

للدول، إلاّ أنَّه معرّض للتغير، فالموقع ثابت لا يتحرَّك من مكانه، غير أنَّه متغير حسب الظروف الدولية فتتبدل أهميته.

الخاتمة:

من خلال ما سبق نصل إلى أنَّ للعوامل الجغرافية الطبيعية تأثير في كيان الدولة، كالموقع والمساحة والشكل والمناخ وسطح الأرض والأنهار والجغرافية الحيوية للدولة، فهذه العوامل هي من صميم ما تدرسه الجغرافيا الطبيعية، أي دراسة الأرض التي تضم الوحدة السياسية (الدولة) للإلمام بكل الخصائص الجغرافية الطبيعية، ومجموعة العوامل هذه إمَّا تكسب الكيان السياسي مميزات إذا توافرت فيه زادت من أهميته، وإمَّا تكون في الوقت نفسه سببًا في المشكلات متى حدثت ثغرات في هذه العوامل، كنقاط ضعف تجعلها مؤثرة في الكيان السياسي.

وما يهمنا هنا الموقع الجغرافي بعناصره (الموقع الفلكي، اليابس والماء، دول الجوار)، فهي مجتمعة لها أهمية تكون الدولة وقوتها وضعفها، كما أنَّها تؤدي دورًا مهمًا في توجيه سياسة الدولة وتوجهاتها، فالموقع الفلكي الذي يحدِّد مكان الدول على رقعة من الأرض يبرز أهمية الموقع، ويوضِّح الظروف السائدة بالمكان، وما للموقع من أهمية بالنسبة لليابس والماء تظهر من خلال العوامل البحرية السائدة التي تحدِّد علاقة الدولة مع غيرها من الدول، ويتضح دور الموقع وأهميته من وجود الدولة في جوارها وطبيعة علاقاتها بما يجاورها من دول قد تكون واقعة في منطقة توتر، وبسبب موقعها الاستراتيجي قد تقع تحت أطماع الدول الكبرى.

أيضاً أنَّ المقوِّمات الاقتصادية تتأثر بنفس العناصر، إضافة إلى ما للعوامل الطبيعية من دور في مساعدة المخططين والمسئولين في إعداد الخطط واقتراح البرامج التنموية، وللتمكُّن من رسم سياستها الخارجية، وربط علاقاتها بالدول وبخاصة دول الجوار.

هوامش البحث:

1. علي محمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003، ص 89.
2. محمد محمود الدّيب، الجغرافيا السياسية – أسس وتطبيقات – مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979،ص 47.
3. صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافيا السياسية، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، 1999، ص 46.
4. محمد حجازي محمد، الجغرافيا السياسية، بدون دار نشر، القاهرة، 1995، ص 86 – 87.
5. محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة – دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية – مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2010، ص 6.
6. محمد علي هارون، مرجع سابق، الصفحة نفسها.
7. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجوبوليتيكا، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 118.
8. صبري فاس الهيتي، الجغرافيا السياسية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2000، ص 19.
9. قاسم الدويكات، الجغرافيا السياسية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، 2011، ص 95 – 96.
10. محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص 21.
11. محمد علي هارون، مرجع سابق، ص 106.
12. صبري فارس الهيتي، مرجع سابق، ص 26.